مؤشر أثر التوجه الضريبي على الزراعة في السودان ومصر وإثيوبيا (2005-2021)

الباحث أسامة الشفيع طه الشفيع
أ.د. الصادق على محمد حيدر أ.د. على أحمد الامين
الاقتصاد جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا

المستخلص :

هدفت الورقة إلى تتبع اثر الضرائب فى نمو القطاع الزراعى فى السودان ومصر وإثيوبيا خلال الفترة من 2005 وحتى 2021م عن طريق دراسة مقارنة لوضع الضرائب فى هذه الدول للوقوف على السياسة الضريبية المؤثرة فى النمو الزراعى فى السودان ومصر وإثيوبيا ومن ثم توضيح المشاكل وتقديم المقترحات المناسبة. وتلخصت المشكلة فى بيان أثر السياسات الضريبية فى النمو الزراعى فى الدول الثلاثة .

ولهذا الغرض هدفت الدراسة إلى اختبار فرضية وجود علاقة عكسية بين الضرائب المباشرة والنمو الزراعي ، ووجود علاقة طردية بين السياسة الجمركية الحمائية والنمو الزراعي .واتبعت الدراسة المنهج التاريخي ، والوصفي ، ومنهج المقارنة بين الدول الثلاث.

توصلت الدراسة الى أن السياسات الضريبية ذات أثر فى النمو الزراعي فى السودان ومصر وإثيوبيا خلال فترة الدراسة ، حيث اتضح غياب السياسات الحمائية الضريبية والتشجيعية الواضحة للقطاع الخاص - بالسودان – مع وجود خلل هيكلي في الضرائب السودانية ليس لصالح حماية وتشجيع الانتاج المحلى ،وأن إثيوبيا هي الأفضل في هيكلها الضريبي الذى يتميز بارتفاع الضرائب الجمركية لحماية الإنتاج المحلى وخفض الضرائب المباشرة لتشجيع الإنتاج الداخلي .وأن مصر تحتل وضعا يتناسب وتقدمها الإنتاجي على البلدين الآخرين. أوصت الدراسة بضرورة اتخاذ سياسات ضريبية حمائية وتشجيعية واضحة تتأسس على التوسع المناسب فى ماعون الضرائب الجمركية مع خفض الضرائب المباشرة فى حدود هذا الهدف بما يعنى عمل إصلاح هيكلي لنظام الضرائب فى السودان لتشجيع استيراد السلع الرأسمالية الصناعية وتجاوز قيود الاتفاقات الدولية المكبلة لتمييز وحماية الإنتاج المحلى خاصة التصنيع الزراعي ومدخلاته، ومحاربة التهريب والتجنيب .

الكلمات المفتاحية: الضرائب الزراعية ، النمو الزراعي ، السياسات الضريبية ، السياسة الجمركية الحمائي

The Indicator's Impact of Taxation Trend in Agriculture Case Study For Sudan Eygpt Ethiopia (2005 - 2021)

Researcher: Osama Al-Shafi'i Taha Al-Shafi'i

Prof. Dr. Al-Sadig Ali Muhammad Haider **Prof. Dr. Ali Ahmed Al-Amin**

A. Economics, Sudan University of Science and Technology

Abstract :

The aim of this research at study the impact of taxation policy on agriculture sector in Sudan Eygpt Ethiopia during the period from (2005 - 2021) to explain how this factor work and affect on agriculture sector in this countries and presenting suitable suggests solving the problem.

We can sum up the problem in impact of taxation system on agriculture sector in Sudan Eygpt Ethiopia during the period.

For this purpose we aim to test some hypotheses, assumed there apostive relationship between indirect tax and agriculture sector; and there a negative relationship between direct tax and agriculture sector. The study has followed the historical and descriptive methods In comparable method

The study have shown that there is a significant impact affecting the agriculture sector by the taxation policies in this countries . we have not shown the affecting taxation policies to protect and encourage the internal agriculture sector. There is structural imbalance that characterizes the sudan taxatin system .Ethiopian system the pest one it's have imposed a high indirect tax and low direct tax to protect and encourage internal productive system .Eygpt have taken apposition that appropriate with it's an advanced productive system.

The study recommends following an encouragement and protective tax policy for internal productive system and egnore any external oppression to open the country.

Keywords: Agricultural taxes, agricultural growth, tax policies, protectionist tariff policy

المبحث الأول: الاطار المنهجى

التمهيد:

إن القطاع الزراعي بالإضافة لكونه يمثل الأمن الغذائي الذاتي فإنه يعتبر أحد أهم محددات النمو الاقتصادي في الدول التي تعتمد إقتصادياتها أساسا على الزراعة وتتطلع لتصبح دول صناعية متقدمة. ولقد برهنت فترة الركود العظيم مطلع ثلاثينيات القرن العشرين الذى ضرب الاقتصاديات الغربية وظهور الافكار الكينزية التي أكدت على استخدام السياسة الضريبية في النشاط الاقتصادي لتعظيم النمو وتحقيق التوازن الاقتصادي عبر السياسات المالية المناسبة والرشيدة خاصة فى حالة الدول المتنامية إذ لابد من التنبه الى حقيقة أن النظرية الكينزية جاءت حلا لمرحلة من مراحل التطور الرأسمالي وإشكالاته لاقتصاديات تمتلك جهاز إنتاجي ضخم ، فليست النظرية الكينزية متناسبة بإطلاقاتها مع الاقتصاديات المتنامية.

-مشكلة البحث:-تتمثل مشكلة الدراسة التى تسعى لمعالجتها والإجابة عليها من خلال طرح السؤال التالي:- ما هو أثر السياسة الضريبية على النمو الزراعي فى السودان ومصر وإثيوبيا من (2005-2021م) ؟ وذلك من خلال الأسئلة الآتية:-

أ- ما هو أثر السياسة الضرائب المباشرة النمو الزراعي؟

ب- ما هو أثر السياسة الضرائب الجمركية على النمو الزراعي؟

-فرضيات البحث:-يعمل البحث على اختبار الفرضيات الآتية:-

أ- توجد علاقة عكسية بين الضرائب المباشرة والنمو الزراعي.

ب- توجد علاقة طردية بين الضرائب الجمركية الحمائية والنمو الزراعي.

-أهداف البحث:- يسعى البحث لتحقيق الاهداف الآتية:-

أ- معرفة أثر وطريقة تأثير السياسة الضريبية على النمو الزراعي.

ب- بيان السياسات الضريبية ذات الأثر المعنوي على النمو الزراعي في الثلاث دول موضوع الدراسة.

ت- شرح كيفية تصحيح السياسات الضريبية المؤثرة على النمو الزراعي في الدول الثلاث.

-أهمية البحث:- أولا : الأهمية العلمية للبحث:-

تأتى الأهمية العلمية للبحث من خلال التعريف بالدور والأثر الأساسي الذى تقوم به السياسات الضريبية على النمو الزراعي ويمكن تلخيصه فيما يلى:-

أ- شرح طبيعة العلاقة بين الضرائب المباشرة والنمو الزراعي في الدول الثلاث المختارة.

ب- توضيح طبيعة العلاقة بين الضرائب الجمركية والنمو الزراعي في الدول الثلاث.

ثانيا:-الأهمية العملية للبحث:-تكمن الأهمية العملية للبحث من خلال عنايته بما يلى:-

أ-المساهمة فى تعريف الجهات ذات الصلة عبر التحليل والمقارنة بأثر السياسات الضريبية المتخذة فى الدول الثلاث موضوع الدراسة على النمو الزراعي .

ب- اتخاذ سياسات مالية حمائية وتشجيعية واضحة للمحاصيل المحلية ، ومكافحة التهريب والتجنيب خارج ولاية وزارة المالية.

ث- تقديم التحليل المنهجي لذوى الاختصاص بحزم وآليات التصحيح التي يجب ربطها بالتوازن الاقتصادي الكلى عند اتخاذ سياسات معالجة الاختلالات الاقتصادية المزمنة - كعجز الموازنة العامة مثلا - من جهة وأثر هذه السياسات على النمو الزراعي من جهة أخرى.

-منهجية البحث:-- في الجانب النظري سيعتمد البحث على المنهج التاريخي لتتبع الظاهرة محل الدراسة من خلال الدراسات السابقة ، والمنهج الوصفي ، وأما في الجانب العملي سيعتمد على البحث المنهج الإحصائي التحليلي .

-مصادر جمع البيانات:-*المصادر الأولية :- المقابلات الشخصية ، والتقارير الغير منشورة.

*المصادر الثانوية:- المراجع والكتب ، والرسائل الجامعية ، والدوريات العلمية، تقارير المنظمات والبنوك الدولية كالبنك الدولى ، وتقارير المنظمات والصناديق المالية الاقليمية ، تقارير بنك السودان المركزى ووزارة المالية السودانية، التقارير الرسمية الصادرة من الدول الأخرى موضوع الدراسة .

المبحث الثاني :الإطار النظري والدراسات السابقة:-

1- هدفت دراسة أحمد ، الحافظ ابراهيم ،(2012م) الى إلقاء الضوء على أثر السياسات المالية والنقدية فى تنمية القطاع الزراعي والصناعي في السودان وذلك من منطلق أهمية القطاعين للإنسان والحيوان مع بيان الآليات التخطيطية المناسبة .وتمثلت مشكلة الدراسة فى عدم وجود سياسات مالية ونقدية مناسبة لتنمية القطاعين مما ادى الى قلة الانتاج نوعا وكما ، أيضا أدى ارتفاع الاسعار وقلة الارباح مما ادى الى تناقص الاستثمارات فى هاذين القطاعين وادى الى قلة الصادرات وضعف الطلب محليا وعالميا.

وتقوم فرضيات الدراسة على ان السياسات المالية والنقدية قادت الى آثار سالبة على هذين القطاعين ،وضعف التمويل الممنوح للقطاع الزراعي يؤثر سلبا على القطاع الزراعي .

واتبعت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الاستنباطي والمنهج التحليلي باستخدام الاحصائيات المناسبة. وخلصت الدراسة الى عدم توافر التمويل اللازم للقطاع الزراعي وتصاعد معدلات التضخم ، وعدم استقرار سعر الصرف والعجز فى الميزانية العامة بشكل مستمر .

وجاءت التوصيات كالاتي:- تبنى الدولة سياسات واضحة للتحكم فى معدلات النمو في عرض النقود والعمل على تثبيت سعر الصرف لفترة معقولة واعداد الميزانية على ضوء اهداف معينة وزيادة الايرادات بهدف تمكين ديمومة وتطور القطاع الزراعي والصناعي .(أحمد ،(2012م) أثر السياسة النقدية والمالية فى تنمية القطاعين الزراعي والصناعي بالسودان الفترة (2000م - 2011م) دراسة غير منشورة لنيل درجة الدكتوراه من جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، الخرطوم).

2-هدفت دراسة أحمد ، معتز سيد ، (2014) للتعرف على أهم المحددات الاقتصادية التي تؤثر على نمو القطاع الزراعي في السودان في الفترة من 2002م -2012م وتحليل اهم المتغيرات ذات العلاقات الارتباطية بالناتج الإجمالي للقطاع الزراعي والوقوف على اتجاه هذه العلاقة وقوتها ودلالتها الاحصائية.

اتبع البحث لتحقيق أهدافه المنهج الوصفي والتحليلي. وسعى البحث للتحقق من ثلاث فرضيات أن القطاع الزراعي الاكثر مساهمة في الناتج المحلى من باقي القطاعات ،وان التمويل الزراعي هو من أكثر المحددات لنمو القطاع الزراعي ، وان مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الإجمالي تتأثر مباشرة بسعر الصرف ومعدل التضخم. ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث ان الاقتصاد السوداني يرتكز على الزراعة بشكل رئيس. وان مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلى ماتزال محتفظة بالصدارة مع نمو قطاعات البترول والتعدين .وان تمويل القطاع الزراعي هو من اهم العوامل التي تؤثر تأثيرا ملحوظا ومباشرا في نمو هذا القطاع .اما تأثير سعر الصرف والتضخم على نمو القطاع الزراعي ضئيل وإن كان من الاهمية بمكان حيث يؤثران في أسعار الصادر والوارد. كما توصلت الدراسة الى ان الموارد الطبيعية المتاحة كبيرة ومتعددة والمستغل منها فعليا أقل من النصف. واوصت الدراسة بتخصيص القطاع الزراعي باستراتيجية شاملة بما يؤدى للاستغلال الامثل للموارد، وانتهاج سياسة تشجيعية للمصارف لتحفيزها على تمويل القطاع الزراعي ،وان تعمل وزارة الزراعة بالتخطيط العلمي السليم للموسم الزراعي بواسطة

مختصين ومن ثم وضع آليات لضمان التزام المزارعين بها.(أحمد ، (2014) ، المحددات الاقتصادية لنمو القطاع الزراعي في السودان فى الفترة (2001م -2012م) بحث تكميلي غير منشور لنيل درجة الماجستير من جامعة افريقيا العالمية، السودان، الخرطوم).

3- أ . د. الرسول، أحمد أبواليزيد ؛ وآخرون ، (2017م) :عملت الورقة البحثية على اختبار فرضية العلاقة بين السياسة المالية و النمو الزراعي وركزت على دراسة تطور الانفاق الحكومي وأثره على القطاع الزراعي فى مصر خلال الفترة (1995م -2015م).

اثبتت الدراسة صحة الفرضية الرئيسية بوجود علاقة سببية متبادلة بين حجم الانفاق الحكومي والنمو الزراعي.استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مستعينا بالأساليب القياسية ابتداء من اختبارات السببية والتكامل المشترك ثم نموذج الانحدار الذاتي للوصول للنتائج ..

أن إجمالي الانفاق الحكومي على القطاع الزراعي يؤثر أو يسبب القروض الزراعية خلال فترة الدراسة، وان إجمالي الناتج المحلى الزراعي يؤثر أو يسبب القروض الزراعية خلال فترة الدراسة، أن المساحة المحصولية تؤثر أو تسبب إجمالي الانفاق على القطاع الزراعي خلال فترة الدراسة، وان هنالك دلالة معنوية لوجود علاقة سببية متبادلة بين إجمالي الانفاق الحكومي الزراعي وإجمالي الناتج المحلى الزراعي.

وخلصت الدراسة بالتدليل على اهمية الانفاق الحكومي الذى له تأثير معنوي على معدل النمو الزراعي في مصر.(أ . د الرسول ؛ وآخرون ، (2017م) ،أثر الانفاق الحكومي على القطاع الزراعي وعلاقته بالنمو الاقتصادي في مصر، ورقة علمية مقدمة من مجموعة من الدكاترة بجامعة الاسكندرية ، كلية الزراعة قسم الاقتصاد وإدارة الاعمال الزراعية).

4-تناولت دراسة فياض ، باسم سليمان ، (2017) التنمية الزراعية باعتبار انها تستند للعديد من المقومات اهمها التراكم الرأسمالي بالقطاع الزراعي وذلك من خلال الاستثمارات السنوية الموجهة لهذا القطاع بهدف تنميته افقيا وراسيا ، لذلك كان من الضروري دراسة السياسي الاستثمارية واثرها على القطاع الزراعي وبصفة خاصة فى ظل الازمة المالية والاقتصادية العالمية التى اثرت على الاقتصاد المصري بصفة عامة والاقتصاد الزراعي بصفة خاصة .حيث انخفضت الاهمية النسبية للاستثمارات الزراعية الاجمالية بالنسبة للاستثمارات القومية من حوالى 5.02% عام 2010 -2011م الى نحو 4.05% عام 2011 \2012م ،وهو العام السابق للازمة المالية العالمية واستمر الانخفاض ،حيث وصلت نسبتها الى حوالى 3.67% عام 2014\2015 م وهو العام الاول للازمة الامر الذى ادى بدوره الى انخفاض نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلى الإجمالي من حوالى 13,85% عام 2011 \ 2012م الى حوالى 13.21% ،12.58% خلال عامي الازمة المالية مما يؤكد اهمية السياسة المالية الزراعية فى مصر من خلال دراسة العلاقات الاستثمارية واهم العوامل المحددة لها.

وتبين من دالة الاستثمار ان زيادة الدخل القومي في العام الحالي بمليون جنيه يؤدى الى زيادة الاستثمار القومي بحوالي 0.241 مليون جنيه ، في حيت تبين ان زيادة الدخل القومي في العام السابق بحوالي مليون جنيه يؤدى لزيادة الاستثمار بحوالي 0.127 مليون جنيه ،بينما يؤدى زيادة الاستثمار في العام السابق بحوالي مليون جنيه الى لزيادة الاستثمار القومي بحوالي 2.113 مليون جنيه .في حين يؤدى خفض سعر الفائدة بحوالي وحدة واحدة لزيادة الاستثمار بحوالي 3.611 مليون جنيه. وتبين من نتائج الدراسة تزايد الناتج الزراعي الإجمالي بمعدل سنوي بلغ نحو3.7% رغم تناقص الاستثمار العام بمعدل 0.7% خلال فترة الدراسة. كما تبين انخفاض معامل انتاجية الاستثمار الزراعي بصفة عامة خلال فترة الدراسة الثانية 2001/2000-2015/214م وانخفاض ربحية الجنيه المستثمر فى القطاع الزراعي ،وانخفاض كفاءة بالاستثمار الموجه للقطاع الزراعي حيث لم تتجاوز الاستثمارات الزراعية قيمة الناتج الزراعي المتولد عنها رغم ارتفاع الميل المتوسط للادخار الزراعي وارتفاع معدل تغطيته للاستثمار الزراعي مما ساعد على اختلال التوازن بين الادخار الزراعي والاستثمار الزراعي وقد يرجع ذلك الى توجيه المدخرات الزراعية الى استثمارات غير زراعية ، كما تبين تزايد الاهمية النسبية للاستثمارات الزراعية الخاصة من أجمالي الاستثمارات

الزراعية الكلية في فترة البحث الثانية عن الاولى وهو ما يتماشى مع التوجه الى القطاع الخاص ،وتبين ان زيادة الدخل القومي تؤدى الى زيادة الاستثمارات القومية ،وان خفض سعر الفائدة يؤدى الى زيادة الاستثمارات الزراعية لوجود علاقة عكسية بينهما. وأوصت الدراسة بالاتي:-

1-زيادة الاستثمارات العامة فى مشروعات البنية التحتية الزراعية مما يشجع القطاع الخاص لزيادة استثماراتهم بالقطاع الزراعي.

2-استحداث نظم ادارية تتعامل بمرونة مع المستثمرين ، والترويج للفرص المتاحة للاستثمار بالقطاع الزراعي وتوفير خارطة وقاعدة بيانات كاملة.

3-انشاء بورصة خاصة للاستثمار الزراعي وتوفير المحافظ الاستثمارية داخل البورصة.

(فياض ، (2017) ، دراسة تحليلية لآثار السياسة الاستثمارية على الزراعة المصرية فى الفترة 1990 – 2015م ، المعهد العالي للتعاون الزراعي ،القاهرة ، ***http://www.aun.edu.eg/faculty_agriculture*** Online at).

4- بدأت دراسة يفرو ، تيقست ،(2015) ، فى توضيح أثر الصادرات الزراعية في النمو الاقتصادي فى اثيوبيا (حالة البن ، والحبوب الزيتية والقطنية) من خلال بيان اهمية الزراعة فى حياة المجتمع الأثيوبي حيث أن 80% من الشعب الأثيوبي يعيش فى الريف وموردهم الرئيس للدخل هو الزراعة. تساهم الزراعة ب 45% من الناتج المحلى الإجمالي ويشتغل بها 85% من القوى العاملة. صادر المنتجات الزراعية يشكل 86% من إجمالي عوائد التبادل الخارجي. اثيوبيا اتخذت مختلف الاجراءات لتنويع وزيادة مساهمة قطاع الصادر في نمو الاقتصاد مما يؤدى حتما تحريك المشروعات، الائتمان للصادر ضامن للمشروع وللتبادل الخارجي للحفاظ على المشروع لأولئك المنخرطين فى تصدير منتجاتهم للأسواق الاجنبية بالرغم من المحفزات التي اتخذت بواسطة اثيوبيا الا ان قطاع الصادر اعتمد على قليل من المنتجات الزراعية خاصة البن و والحبوب الزيتية والقطنية التي تتميز بكونها متذبذبة فى الكمية والسعر وذات ميزة تنافسية منخفضة فى السوق العالمي. هدفت الدراسة الى اختبار اتجاه واثر الصادرات الزراعية (البن والحبوب لزيتية والقطنية) على نمو الاقتصاد الأثيوبي خلال الاربعين سنة الاخيرة. توصلت الدراسة الى وجود علاقة فى المدى الطويل بين الصادرات الزراعية والنمو الاقتصادي ، وسرعة التعديل فى المدى الطويل ووجود السببية بين الصادرات الزراعية والنمو الاقتصادي. التحليل تم إجراءه باستخدام نموذج التكامل المشترك ،ونموذج تصحيح الخطأ ونموذج جرانجر للسببية . وجاءت نتائج الدراسة لتظهر ان صادر البن والحبوب الزيتية لها علاقة ايجابية (طردية) ومعنوية مع النمو الاقتصادي. فى حين ان الصادرات القطنية ذات علاقة سلبية وذات أثر غير معنوي فى النمو الاقتصادي فى الاجل القصير ،ولها أثر إيجابي لكنه غير معنوي فى الاجل الطويل .من ناحية اخرى العلاقة السببية وجد انها ثنائية الاتجاه بين صادرات البن وصادرات الحبوب الزيتية والنمو الاقتصادي .فى حين وجدت علاقة ذات اتجاه واحد بين الصادرات القطنية والنمو الاقتصادي .وتأسيسا على هذه الحقائق اوصت الدراسة بان تهدف السياسات لزيادة الانتاجية والانتاج للمحاصيل النقدية. أيضا القيمة المضافة يجب ان تنضاف قبل التصدير. يماثل ذلك أيضا هناك حاجة لتكريس الموارد فى الانتاج لغير سلع الصادر فى سياق زيادة الصادرات باعتبار ان لها علاقة ذات اتجاهين. إذا انجز ذلك فانه سيقود لمعدل نمو مرتفع بأثيوبيا.(يفرو ،(2015) ، أثر الصادرات الزراعية فى النمو الاقتصادي فى اثيوبيا حالة البن والحبوب الزيتية والقطنية ،دراسة مقدمة لنيل درجة ماجستير العلوم فى الزراعة والاقتصاد التطبيقي من جامعة إقيرتون ،منشورة بالانترنت).

5- هدفت الورقة المقدمة من (خان ، كيزر؛ وآخرون ، (2014م) ، الى تحليل أثر اللامركزية فى التعليم والصحة والانتاج الزراعي والتوزيع فى اثيوبيا باعتبار أن اللامركزية تهدف لتطوير الخدمات العامة ، لكن بعض الدراسات ذات الصلة عملت على إختبار هذا المفهوم عمليا، عملت الورقة على التنقيب عن آثار اللامركزية فى التعليم والصحة والانتاج الزراعى فى اثيوبيا

باستخدام قاعدة بيانات اصيلة تغطى كل الحكومات المحلية بالقطر الأثيوبي والتي سيكون عمليا لها مساهمة مهمة فى هذه الورقة. اثيوبيا حالة مهمة للدراسة لسببين جليلين :- 1-اثيوبيا أسرع بلد نامي فى افريقيا ، وواحد من خمسة اقتصاديات الاسرع نموا فى العالم.

2-منذ إجراء اللامركزية حقق البلد تقدما مهما نحو الاهداف التنموية للألفية الثالثة (MDGs) وتخفيض الفقر. وقد أثبتنا ان اللامركزية طورت صافى المندرج فى التعليم ، وطورت وصول الخدمات الصحية الاساسية مثل رعاية الاجنة ، ومعدلات التطعيم، وساهمت فى انتاجية عظمى للزراعة فى المحاصيل والخضروات، والبن، والفواكه.(خان ؛ وآخرون ، (2014) ، آثار اللامركزية فى التعليم والصحة والانتاج الزراعي والتوزيع دراسة حالة اثيوبيا، ورقة مقدمة برعاية مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، https://eprints.lse.ac.uk/).

-أثر الضرائب على الزراعة فى السودان ومصر و إثيوبيا

-موقف الضرائب على القطاع الزراعي المصري :-"يساهم القطاع الزراعي المصري في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تبلغ نحو 13.5 %خلال الفترة من 2001/2000-2015/2014 , بينما متوسط إسهام الضرائب الزراعية في حصيلة الضرائب الكلية بلغ نحو 0.35% %خلال نفس الفترة" (موسى ، مراد ؛ وآخرون ، 2018 ،ص4)، وكذلك إثيوبيا حيث شكلت الضرائب على الاطيان نسبة 1.13% من إجمالي الضرائب عام 2005م لتنخفض إلى 0.11% عام 2020م بحسب تقارير البنك المركزي الفدرالي الأثيوبي. وذلك بأثر التحول لإثيوبي من الاشتراكية إلى اقتصاد السوق الحر.

-فى السودان رسميا لا توجد ضرائب مفروضة على منتجي القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وذلك من خلال المنشورات الرسمية والذى تعكسه المراجع العلمية " الأونكتاد الامم المتحدة مجلس تنسيق المشاريع ،2015 ، استعراض سياسة الاستثمار فى السودان ص19).

- مدى دقة تقارير المؤسسات الدولية عن وضع الضرائب فى السودان :-

"العجز المالي - بعاني السودان من عجز مالي مستمر ومتزايد نتيجة تجاوز الإنفاق الحكومي للإيرادات -، فبما وصل العجز المالي في عام 2019 إلى حوالي 11 %من الناتج المحلي الإجمالي . فيما عكست ميزانية 2020م عجزا قدره 1.6 مليار دولار يمثل الإنفاق الحكومي حوالي 19 %من الناتج المحلي الإجمالي، مع تكبد الحكومة تكاليف كبيرة من خلال تقديم الإعانات - سواء الدعم الظاهر للوقود والكهرباء والقمح، والدعم الضمني من خلال سعر صرف الدولار الجمركي المبالغ في قيمته يتفاقم الوضع المالي أكثر بسبب انخفاض نسبة الضرائب مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، حيث من المتوقع أن تبلغ الإيرادات (باستثناء المنح). 5.4% فقط من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 (أسارى ، جوفاس ، وآخرون ، ديسمبر 2020م ، ص4).

تعليق الدارس : نعم هناك قصور فى السياسات الحمائية والتشجيعية السودانية وأعنى عدم فرض ضرائب ذات مغزى حمائى على الواردات المنافسة والذى يظهر من خلال انخفاض نسبة الضرائب الجمركية انخفاضا واضحا عند مقارنتها بإثيوبيا ومن خلال التقارير الرسمية الموثقة، لكنى أقول إن تقرير الاونتكاد (الامم المتحدة) أعلاه غير صحيح فيما يلى أن السودان هو الأدنى تحصيلا واعتمادا على الضرائب عن نظرائه بحسب ما جاء أعلاه خلال الفترة التى تتحدث عنها دراسة الاونكتاد الصادرة فى ديسمبر 2020م وقد اعتمدت دراسة الأونكتاد على الجدول التالي:-

جدول (1) ايرادات الضرائب فى بلدان الدراسة كنسبة مئوية من الناتج المحلى الاجمالى

البلد	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
السودان%	6.4	8.19	7.46	7.20	6.81	7.83	7.76	5.25	2.80	
مصر%	13.16	15.6	15.05	16.64	18.38	13.3	17.19	19.08	18.5	
اثيوبيا %	12	12.5	12.71	15.09	14.71	14	12.26	11.58	9.23	

المصدر : اعداد الباحث من تقارير البنوك المركزية للدول الثلاث.

تعليق الدارس: نعم يقع السودان فى ذيل القائمة أعلاه ولقد جاءت توصية دراسة الأونتكاد (إجراء مراجعة شاملة للنظام الضريبي بهدف زيادة إجمالي الايرادات الضريبية وتبسيط الضرائب الحالية المفروضة على الشركات وتقليل الحوافز وزيادة شفافيتها...وينبغي ربط الحوافز بأهداف إنمائية محدد وينبغي أن تكون فاعلية الحوافز قابلة للقياس). المرجع السابق ص21

ليخلص تقرير الاونتكاد إلى ضعف أثر الضرائب المفروضة وهذا غير صحيح بإطلاقه لأنى أقول وحسب الاحصائيات الاتية فإن السودان يماثل دول الدراسة مصر واثيوبيا فى نسبة جملة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الايرادات بينما يعانى السودان من مشكلة التركيبة الهيكلية لنظامه الضريبي المختل اختلالا هيكليا ويجعلنا هذا ندقق بالأخص فى الضرائب الجمركية والضرائب على القيمة المضافة (الضرائب على السلع والخدمات) التى لابد أن تتجلى فيها الطبيعة الحمائية والتشجيعية للمنتجات الزراعية والمحلية وما يتصل بها من مدخلات فيما يلى، مع ضعف واضح بعائد الضريبة على (الدخل والارباح والاعمال) بالسودان مقارنة بمصر واثيوبيا.

واقع الجدول الاتي يثبت عكس ما أشارت إليه دراسة الأوتكاد إذ أن نسبة جملة الضرائب إلى إجمالي الإيرادات فى بلدان الدراسة تقع حول وسط حسابي متقارب - اعتبارا من العام 2012م بعد فقدان السودان لمورد النفط - مما يعنى أن الضرائب فى السودان ليست هى الأدنى .

جدول(2) إجمالى ايرادات الضرائب فى بلدان الدراسة كنسبة مئوية من إجمالى الايرادات

البلد	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
السودان%			35.4	31.1	43.2	48.3	49.4	70.2	70.3
مصر%	57.0	55.6	55.6	55.2	56.6	56.2	64.7	68.3	71.7
اثيوبيا %	61.5	60.9	59.1	59.9	53.1	65.4	68.9	74.1	78

المصدر: اعداد الباحث من تقارير البنوك المركزية للدول الثلاث.

تابع جدول (3) ايرادات الضرائب فى بلدان الدراسة كنسبة مئوية من إجمالى الايرادات

البلد	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
السودان%	68.7	77	81.7	83	73	75.23	60.45	
مصر%	56.98	65.76	71.7	70.1	77.95	78.2	75.8	
اثيوبيا %	84.21	82.81	77.86	78.1	81.8	77.83	78.86	

المصدر: الباحث من تقارير البنوك المركزية للدول الثلاث.

-وإنما ظهرت نسبة الضرائب السودانية ضعيفة – فى جدول الاونكتاد – لأنها منسوبة إلى الناتج المحلى الإجمالي فظهرت نسبتها متدنية دلالة على ارتفاع مبلغ الناتج المحلى الإجمالي الذى تم احتسابه فى دراسة الأونكتاد بالسعر الجاري الذى يعكس أرقاما تضخمية يعانى منه السودان طوال الفترة اعلاه.

-نخلص من ذلك إلى وضع الضرائب فى السودان :-

1-هناك إعفاء رسمي لمنتجي القطاع الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي .

2- يعتمد الوعاء الضريبي السوداني على القيمة المضافة (على السلع والخدمات) التى تصل إلى 17% + 1% التى فرضت مؤخرا على التداول + أخرى الأمر الذى يفسر المشكلة الأساسية المتمثلة فى الاتجاه لتصدير المحاصيل الزراعية كمواد خام والذى مثل مشكلة حقيقية أمام تطوير ودفع نمو التصنيع الزراعي قاطرة النمو الزراعي ككل ، بخلاف إثيوبيا التى تتركز فيها الضرائب على المستوردات التى تمثل نسبة مقدرة من جملة الإيرادات الضريبية مقارنة بالضريبة الغير مباشرة -على السلع والخدمات -.

-الجدول الاتي يثبت استنتاجنا أعلاه إذ يعكس ارتفاع الضرائب على السلع والخدمات (الضريبة على القيمة المضافة) مقارنة بإثيوبيا ومصر بنسبة مئوية مؤثرة الامر الذى يفسر تدنى القيمة المضافة للصادرات السودانية وأعنى ضعف التصنيع الزراعى والاتجاه الواضح لتصدير المواد كخام.

-كما يعكس الجدول الآتي تدنى المتحصلات الضريبية الجمركية من إجمالي الإيرادات والتي تتركز حول متوسط 15% فقط من إجمالي الايرادات فى بلد تمثل وارداته أكثر من 150% من صادراته ، كما ان هذا يثبت استنتاجنا الذى مفاده ضعف الضرائب الحمائية للناتج المحلى بسبب التقيد بالأمثلة الضريبية على الواردات بنفس القدر المفروض على المنتجات المماثلة المنتجة محليا امتثالا للالتزامات الدولية .إن زيادة الضرائب الجمركية على الواردات - وتجاوز الاتفاقيات الدولية - يؤدى إلى حماية المنتج المحلى وتطويره بالقيمة المضافة ، كما أن زيادة الضرائب الجمركية وتحسين التحصيل على ضريبة (الدخل والارباح والاعمال) الضعيفة جدا بالسودان مقارنة مع دول الدراسة تؤدى إلى تعويض الاتجاه المفترض أن تحذوه الدولة إلى تخفيف عبئ الضريبة على القيمة المضافة خاصة عن الصناعات التحويلية المتصلة بالقطاع الزراعي لحل مشكلة تصدير المواد الخام دون الاستفادة من القيمة التصنيعية المضافة.

جدول(4) نسبة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية لإجمالى الضرائب بالدول الثلاث

السنة/ بالمليون جنيه	السودان ج الايرادات الضريبية	السودان ض مضافة/ج الإيرادات الضريبية%	مصرض مضافة ل ج لإيرادات الضريبية%	إثيوبيا ض غيرالمباشرة ل ج الإيرادات الضريبية%	السودان جمارك ل ج لإيرادات الضريبية%	مصر جمارك ل ج لإيرادات الضريبية%	إثيوبيا الجمارك ل ج لإيرادات الضريبية%
2005	5007	%36.3	%41.5	%21.9	44.7	%10.2	%46.3
2006	5881	%48.1	%35.2	%22.0	35.8	%9.8	%46.5
2007	6529.5	%49.7	%34.5	%23.0	%33.5	%9.1	%47.2
2008	7680.3	%59.2	%36.2	%21.4	%25.8	%10.2	%49.1
2009	8655.8	%57.3	%38.4	%25.3	%29.5	%8.6	%40.7
2010	10008.6	%51.7	%39.4	%24.8	%28.8	%8.6	%40.8
2011	11183.3	%59.3	%39.7	%26.6	%30.8	%7.2	%40.2
2012	15567.4	60.3%	%40.8	22.7%	%30	%7.1	39%
2013	24133.7	64.3%	%37	30.3%	%28.3	%6.7	35.7%
2014	35178.1	68.7%	%35.3	%30.4	%22	%6.8	34.3%
2015	41963.3	70.6%	%40.2	%31.7	%21.6	%7.2	32%
2016	47259	73%	%39.9	29.5%	%19	%8	33%
2017	63849	76.6%	%45.2	29.8%	%16.76	%7.4	31.5%
2018	91345	74%	%46.8	28.6%	%19	%6	30%
2019	122,415	%73.6	47.6%	29%	%18.49	%5.7	%27.9
2020	159,949	%69.80	44.6%	25.3%	%17.38	%4.4	%32.2
2021							

المصدر: اعداد الباحث من تقارير وزارة المالية والاقتصاد الوطنى السودانية.

- بالنسبة للسودان والضريبة على القيمة المضافة أعلاه فقد تم تضمينها ضريبة كانت تفرض بإسم ضريبة إنتاج حتى العام 2010م كانت تظهر منفصلة بهذا الاسم عن الضريبة على القيمة المضافة بالتقارير الرسمية.

تشخيص جذور المشكلة :-

-اولا الإيجابيات :-

1-"عند تطبيق الضريبة على القيمة المضافة عام 2000م تم إلغاء ضريبة الانتاج على معظم السلع وإبقاؤها على سلع منتقاة (السجائر والسكر و الاسمنت والبوهيات وعربات الصالون والمياه الغازية والعصائر والمواد البترولية...كما تم إعفاء الضريبة على السلع الرأسمالية لفئة الصفر " (لجنة الجمارك ، 2014 ،دراسة الاصلاح الضريبي والجمركي فى السودان ، ص8).

2-(حدث إعفاء كامل للصادرات عدا صادرات سلعتين فقط الجلود لتشجيع صادر الصناعة الأولية (الدباغة) بدلا عن الخام وكذلك الحديد الخردة لنفس الغرض ومؤخرا تم فرض ضريبة 200% على صادر منتجات القمح وذلك بسبب دعم الدولة لهذه السلعة لتصل الى الفئة المستهدفة بالداخل .....

ثانيا السلبيات المشكلات:-

1-" واما بالنسبة للواردات مازالت الاعفاءات الجمركية من ضريبة الواردات على القيمة المضافة - بالمراجع المختلفة تشكل فى المتوسط 40% من القيمة الكلية للواردات وهى نسبة عالية وخفض هذه النسبة الى مستويات أقل سوف يساهم فى الايرادات العامة " (المرجع السابق ، ص42).

2-والمشكلة الأهم أن الدراسة أعلاه نادت صراحة بإلغاء التمييز فقالت (شهدت الفترة 2008-2009) توسيع قائمة السلع الخاضعة لضريبة الرسم الإضافي بطريقة أظهرت تمييزا بين السلع المستوردة والسلع الصناعية الوطنية المثيلة وهو وضع يحتاج لمراجعة وإصلاح للتوافق مع التزاماتنا تجاه المنظمات الاقليمية والدولية) (المرجع السابق ، ص10).وأوصت اللجنة الرسمية فى التوصية رقم (5) بإزالة التمييز الموجود فى ضرائب الانتاج على الواردات (الرسم الإضافي) بحيث تكون الفئات متساوية بين السلع المستوردة والسلع المحلية المثيلة) (المرجع السابق ، ص 42).

3-أن هيكل التعريفة الجمركية هيكل ضعيف " أشار التقرير السنوي للبنك الدولي لعام 2004م بأن السودان بهيكل التعريفة الجمركية على الواردات بالفئات (صفر – 3% -10% - 25% -40%) يصنف فى قائمة الدول المنفتحة تجاريا على العالم " (المرجع السابق ص 10).صاغت لجنة الجمارك متباهية ومشددة ضمن توصياتها على ضرورة الالتزام بالمثلية الضريبية على الواردات المماثلة للإنتاج المحلى وهذا هو أصل المشكلة.

-لابد من إنجاز سياسة جمركية وضريبية حمائية واضحة للإنتاج المحلى ولو كان ذلك مخالفا للالتزامات الدولية ولهذا طرقه ومسالكه مادام لصالح الانتاج المحلى. وإذا كان فى إثيوبيا تتركز الضريبة على القيمة المضافة على المستوردات بنسبة 15% وبما أن حصيلة إثيوبيا من كافة الصادرات فى حدود الصفر فإذن ضرائبها على الواردات المثيلة للإنتاج المحلى لا يمكن أن تكون فى خانة الصفر وهى البلد التى تمثل فيها الواردات متوسط عام 80% من الصادرات.(أنظر الميزان التجاري الاتي عند الحديث عن الزراعة فى إثيوبيا).

4-ولئن أعتبرت الضريبة على القيمة المضافة غير معيقة للإنتاج باعتبار نقل العبء للمستهلك فإن ذلك يعتمد على قدرة المصنع على التسويق الفعال من بداية الانطلاق وهذا مالا يحدث عادة –بسبب أن ضريبة القيمة المضافة من أسباب تصاعد الأسعار -

ولهذا لابد ان يخفف عبئ الضريبة على القيمة المضافة على التصنيع الزراعى لتكون بنسب تصاعدية تبدأ بفترة سماح معفاة من الضريبة ثم تتدرج تصاعديا من تاريخ بداية النشاط الاقتصادي.

5- عدم واقعية سعر صرف الدولار الجمركي طوال فترة التضخم الجامح التى شهدها السودان مما أدى إلى ضعف التحصيل الضريبي ودعم السلع المستوردة ولقد تمت معالجة هذه المشكلة مؤخرا بتحرير الدولار الجمركي مع التقرير بانه سلاح ذو حدين من جهة ان رفع سعر الدولار الجمركي سيؤدى إلى ضعف المستوردات ومن ثم تقليل الإيرادات الضريبية – كما حدث بالفعل - لكن استراتيجيا يؤدى إلى دعم الإنتاج المحلى هذا من جهة ومن جهة أخرى توجد علاقة عكسية بين سعر صرف العملة المحلية وعجز ميزان المدفوعات فى الدول الأقل نموا بحيث كلما انخفضت قيمة العملة المحلية زاد العجز فى ميزان المدفوعات وذلك لضعف الجهاز الإنتاجي بالدول الاقل نموا- كالسودان - بحيث لا يستطيع الاستجابة بزيادة الإنتاج للتخفيض فى قيمة العملة – لكونه تخفيضا تضخميا – فمع عدم مرونة العرض وتزايد المستوردات يصبح تخفيض قيمة العملة فى هذه الحالة دعم للعالم الخارجي فى مدفوعات الدولة لالتزاماتها الخارجية. ويكمُن الحل فى التعويم (المُدار) أو سعر الصرف المرن الذى يراعى هذه الإشكالية بحذر ، وعليه فإن قاعدة (تخفيض سعر صرف العملة المحلية يزيد الصادرات ويضعف المستوردات) ليست على إطلاقها فى الدول ذات الجهاز الإنتاجي الضعيف هيكليا. وهى ذات المشكلة التى تعانى منها إثيوبيا لضعف جهازها الإنتاجي.

6- تذبذب السياسات الضريبية فى السودان حيث قامت وزارة المالية بعد تحرير الدولار الجمركي إلغاء الضريبة على المستوردات من مدخلات الانتاج لتخفيف العبء على المستهلك، ثم قامت مؤخرا فى العام 2022م بتحصيل ضريبة القيمة المضافة على مدخلات الانتاج بنسبة 17% ، وضريبة أرباح الاعمال 3% وإلغاء العمل بنظام التقسيط فى السداد.

تعليق الدارس: إن فرض ضريبة على مدخلات الإنتاج الزراعي قطعا له آثاره العكسية على هذا القطاع، واما القطاع الصناعي فيمكن تصنيف السلع ما بين مدخلات التصنيع الزراعي فيجب ان يتم إعفاؤها ، ومدخلات الإنتاج الصناعي الأخرى فيمكن ان تصنف وتتدرج ضريبتها مقابل خفض مؤثر للضريبة على مدخلات الانتاج الزراعي وعلى التصنيع الزراعي المحلى.

- تشجع إثيوبيا استيراد مدخلات الانتاج الزراعي، والسلع الرأسمالية الصناعية حتى بلغ متوسطها 0.50% لمدخلات الانتاج الزراعى،و26% للسلع الرأسمالية الصناعية من إجمالي المستوردات ، ويفسر زيادة مدخلات الانتاج الصناعي لاستراتيجيتها نحو التحول الصناعي.

- سجلت الضرائب السودانية على التجارة والمعاملات الدولية تراجعا مستمرا وبوتيرة مؤثرة وهو وضع مختل إذ من المفترض أن تتزايد لحماية المنتج المحلى ولتخفيف العبء عن الضريبة على القيمة المضافة للتصنيع الزراعي التى يؤدى التوجه لتخفيفها إلى تشجيع الصناعات التحويلية ودفع التصنيع الزراعي بدلا عن تصدير المواد الخام. بخلاف إثيوبيا التى تتحرك فى متوسط عام 35% من إجمالي العائدات الضريبة الامر الذى يعكس سياسة ضريبية حمائية واضحة للإنتاج المحلى.

- فى مصر ولئن ظهرت الضرائب الجمركية المصرية متدنية كنسبة من إجمالي الإيرادات الضريبية مقارنة بالسودان وإثيوبيا فإن الضريبة على القيمة المضافة كانت 13% تم رفعها عام 2016م الى 14% (تقرير البنك المركزي المصري 2018م ،ص 52). فى بلد – أعنى مصر- قد توطدت فيه الصناعات التحويلية منذ سنين إذ تبلغ نسبة صادرات المواد الخام متوسط عام يدور حول 6% فقط من إجمالي الصادرات بحسب الجدول الذى تم سرده عن مؤشر التصنيع الزراعي فى مصر. ويرجع السبب الأساسي لتدنى

الإيرادات الجمركية المصرية لان مصر تهدف لأن يتم معاملة صادراتها الصناعية بصورة مثلية أيضا ولتشجيع المستوردات من المواد الخام للتصنيع داخل مصر بالإضافة لسياسة دعم المستهلك التى تنتهجها مصر تاريخيا.

- إن ارتفاع نسبة الضريبة على السلع والخدمات الداخلية (القيمة المضافة) فى السودان بما يفوق إثيوبيا بنحو 100% كنسبة من إجمالى الايرادات الضريبية مع إرتفاع نسبة التحصيل الجمركي الأثيوبي الى ما يفوق عائد الجمارك السودانية بما يقارب ال 100% كنسبة من إجمالى الايرادات الضريبية يعكس وجود خلل هيكلى فى الضرائب بالسودان مع الانخفاض المؤثر للتحصيل الجمركى مقارنة بإثيوبيا ومصر

جدول(5) تفاصيل الضرائب غير المباشرة لإجمالي الضرائب بالدول الثلاث

السنة/ بالمليون جنيه	السودان ج الايرادات الضريبية	السودان ض الدخل والارباح والاعمال/ج الإيرادات الضريبية%	مصرض الدخول والارباح ل ج لإيرادات الضريبية%	إثيوبيا ض على الارباح والاعمال ل ج الإيرادات الضريبية%	السودان ض المتلكات ل ج لإيرادات الضريبية%	مصرض على المتلكات ج لإيرادات الضريبية%	إثيوبيا المتلكات ل ج لإيرادات الضريبية%
2005	5007	%15.1	%41.7	%28.8	.....	%1.4	%2.9
2006	5881	%13.0	%49.6	%27.0	.....	%1.2	%4.5
2007	6529.5	%14.0	%51.2	%28.1	ضمن ض الدخل	%1.6	%1.7
2008	7680.3	%11.5	%48.8	%27.8	ضمن ض الدخل	%1.5	%1.6
2009	8655.8	%10.7	%48.4	%32.0	لاتوجد	%2.4	%2.0
2010	10008.6	%11.4	%44.9	%32.4	لاتوجد	%5.1	%2.0
2011	11183.3	%9.5	%46.7	%31.9	%0.3	%4.8	%1.3
2012	15567.4	%9.2	%44.0	%32.5	%0.3	%6.3	%1.1
2013	24133.7	%7.1	%46.9	%33.0	%0.1	%6.6	%1.0
2014	35178.1	%8.5	%46.5	%34.3	%0.2	%7.2	%1.0
2015	41963.3	%7.4	%42.4	%35.3	%0.2	%6.9	%1.1
2016	47259	%7.2	%41.1	%36.6	%0.2	%7.9	%0.8
2017	63849	%6.5	%36.1	%37.3	%0.0	%7.9	%1.5
2018	91345	%7.2	%32.9	%40.3	%0.04	%8.2	%1.2
2019	122,415	%7.6	%34.0	%42.0	%0.0	%8.0	%1.1
2020	159,949	%12.5	%38.8	%41.6	%0.0	%8.1	%0.9
2021							

المصدر: اعداد الباحث من تقارير وزارة المالية والاقتصاد الوطنى السودانية.

-من الجدول أعلاه يتضح لك بالمقارنة مع إثيوبيا ومصر ضعف عائد الضرائب السودانية على الدخل والارباح والاعمال وهذا النوع من الضرائب قد لا يكون بسبب ضعف النسب المفروضة فحسب وإنما يكون أيضا بسبب ضعف التحصيل الضريبى الذى تتعدد أسبابه ومن بينها التهرب الضريبي . إن الضعف الواضح فى عائدات الضرائب على الدخل والارباح والاعمال له أثره بالطبع على ارتفاع الضريبة على القيمة المضافة الذى تمت مناقشته أعلاه..

-المؤشر العالمي لنسبة تحصيل الضريبة على القيمة المضافة ، والجمارك ، وضريبة الدخل كنسبة من إجمالى الضرائب :-

-يبلغ متوسط التحصيل الضريبي عالميا للقيمة المضافة كنسبة الى إجمالي الايرادات الضريبية مابين 12.5% إلى 25.3% وهناك دول تتميز بتحصيل مرتفع لضريبة القيمة المضافة كتركيا متجاوزة ال 40% ثم فرنسا فى حدود 40% . لكن يظل متوسط الايرادات من القيمة المضافة هو 25% عالميا وهو مأخوذ من دراستى (وثيقة خاصة بصندوق النقد الدولى ، 2011م ، ص32) و (هديوة ، ندى، 2010م ، ص105).

" تطبق ضريبة القيمة المضافة فيما يزيد على 160 بلدا حول العالم، وتشكل عادة حوالي ثلث مجموع الإيرادات الضريبية، ويبلغ متوسط إيراداتها 4.2 % من إجمالي الناتج المحلي في البلدان منخفضة الدخل إلى 7.6 % من إجمالي الناتج المحلي في البلدان مرتفعة الدخل .غير أن إيرادات ضريبة القيمة المضافة الحالية ربما تكون نصف الإيرادات الممكنة كما يتضح من نسبة كفاءة ضريبة القيمة المضافة" c – efficiency " أي نسبة إيرادات ضريبة القيمة المضافة الفعلية إلى حاصل ضرب الاستهلاك المحلي في معدل ضريبة القيمة المضافة الموحد - البالغ 15% عالميا - فيبلغ متوسط كفاءة ضريبة القيمة المضافة حوالي 51 % ولكن هذه النسبة قد تكون أقل كثيرا في بعض المناطق (35 % في إفريقيا جنوب الصحراء على سبيل المثال) "(صندوق النقد الدولى إدارة الشئون المالية ، 2020 ، ص10). اى 51% اى من إجمالي الإيرادات الضريبية بإفريقيا جنوب الصحراء.

-يبلغ متوسط نسبة الإيرادات الجمركية (التجارية) إلى إجمالي الايرادات الضريبية فى افريقيا جنوب الصحراء حوالى 25% من إجمالي الايرادات الضريبية. (وثيقة خاصة بصندوق النقد الدولي ، 2011م ، ص38). تعليق الدارس : ونتيجة للضغط المؤسسي من الدول الكبرى لتخفيض التعرفة الجمركية لفتح أسوق الدول النامية فإن هذه الضريبة فى اتجاه متناقص يصل متوسطها إلى مادون 10% من إجمالي الضرائب، مع انه من المفترض ان لا تقل عن25% لحماية الانتاج المحلى وتقليل الضغط على العملة الوطنية ..

"تشكل هذه الضرائب آلية سهلة نسبيا لتحصيل الضريبة على الحدود، وتظل بالتالي من مصادر الإيرادات المهمة في العديد من البلدان النامية – حيث تبلغ إيراداتها غالبا أكثر من 2 % من إجمالي الناتج المحلي" "(صندوق النقد الدولى إدارة الشئون المالية ، 2020 ، ص 13).

- " تتكون ضريبة الدخل من ضريبة الدخل الشخصي وضريبة دخل الشركات. وتشكل ضريبة الدخل الشخصي ما يزيد على 20 % من مجموع الإيرادات الضريبية في الاقتصاديات المتقدمة، وأقل من 10 % في البلدان النامية ، والعكس صحيح بالنسبة لضريبة دخل الشركات حيث تشكل ما يزيد على 12 % من مجموع الإيرادات الضريبية في البلدان النامية، و8 % فقط في الاقتصاديات المتقدمة ." (صندوق النقد الدولي إدارة الشئون المالية ، 2020 ،ص3) . الخلاصة ان جملة ضريبة الدخل بشقيها تبلغ 28% بالاقتصاديات المتقدمة ، و 22% بالدول النامية من إجمالي الإيرادات الضريبية .... " أدت المنافسة الضريبية إلى تراجع المتوسط العالمي لمعدل ضريبة دخل الشركات مما يزيد على 40 % عام 1990 إلى ما بين 20 % و25 %في الوقت الحالي. واستمرت البلدان منخفضة الدخل في تطبيق معدلات أعلى إلى حد ما بلغت حوالي 30 ،% وفرضت البلدان الكبيرة معدلات أعلى نسبيا عادة مقارنة بالبلدان الصغيرة".(المرجع السابق ، ص7). والأفضل استخدام حوافز ضريبية على أساس التكلفة وليس على أساس الأرباح لتشجيع الاستثمار الأجنبي..

"ويعد تطبيق ضريبة الدخل الشخصي على العمل بمعدل ثابت – كما هو الحال في 30 بلدا تقريبا طبق بمعدلات منخفضة للغاية حيث تتراوح بين 10 % - و15 % خيارا أقل تصاعدية عادة مقارنة بنظام ضريبة الدخل الشخصي المتبع في معظم البلدان الذي يقوم على جدول معدلات حدية تصاعدية تدريجية "..".(المرجع السابق ، ص4).

"... تفرض معظم البلدان - غالبا - ضرائب على رصيد الثروات أو نقل الثروات كأداة مكملة أو أداة بديلة أحيانا لضرائب الدخل. وتبلغ إيرادات هذه الضرائب – بما في ذلك ضرائب الممتلكات وصافي الثروة ونقل الأصول – تتراوح بين 1 % و4 % من إجمالي الناتج المحلي في الاقتصادات المتقدمة، وتقل هذه النسبة كثيرا في البلدان النامية وازداد الاهتمام مؤخرا بهذه الضرائب بسبب ارتفاع وتزايد درجة عدم المساواة في الثروات"

تعليق الدارس : وعليه فإن الضريبة أعلاه يضاهى عائدها العائد من الضرائب الجمركية حسب المؤشرات العالمية الواردة بتقرير صندوق النقد الدولي 2020م..ويرجع جزء من سبب ضعف العائد على التحصيل بالسودان لهذه الضريبة إلى التجنيب المؤسسي والقضائى بالسودان خارج ولاية وزارة المالية.

"استخدام الضرائب الجارية على العقارات بصور ة أكبر : فرض هذه الضرائب على إجمالي قيمة الممتلكات، وينتج عنها أقل قدر من التشوهات المؤثرة على النمو الاقتصادي ..... ونظرا لأن قيمة الممتلكات تعكس قيمة الخدمات العامة المحلية، تعد ضريبة الممتلكات مماثلة لضريبة المنفعة. ويبلغ متوسط إيراداتها حوالي 1 % من إجمالي الناتج المحلي في الاقتصادات المتقدمة، وترتفع

هذه النسبة إلى 3 % من إجمالي الناتج المحلي في كندا والمملكة المتحدة. وفي البلدان النامية تبلغ إيراداتها أقل من 0.5 % من إجمالي الناتج المحلي عموما. ويوجد مجال في العديد من البلدان الاستخدام هذه الضريبة بشكل أكبر من خلال رفع معدلات الضريبة، وتحديث قيم الممتلكات حسب الأسعار السوقية الحالية، وتطوير السجلات المساحية والقدرات الإدارية في البلدان النامية خصوصا". (المرجع السابق ، ص 9).

- يكشف لك تقرير صندوق البنك الدولي أعلاه عن المعايير العالمية لضريبة الدخل والممتلكات ضعف التحصيل الضريبي السوداني من واقع الجدول السابق والتى إذا تحسن تحصيلها يمكن أن يساهم - مع زيادة الجمارك - الى خفض الضريبة المرتفعة جدا على القيمة المضافة بالسودان التى لها آثار عكسية على الطلب على الانتاج الزراعي الكلى فى بلد يعتمد الناتج المحلى الإجمالي على الزراعة.

- وظهرت مؤخرا الضرائب البيئية بشكل خاص على النفط لتشجيع التحول للطاقة النظيفة أسوة بالضرائب على المواد غير الصحية كالسجائر..

النتائج

1-توجد علاقة عكسية بين الضرائب المباشرة والنمو الزراعي وظهر من خلال التحليل الوصفي أن الدول الثلاث السودان ومصر وإثيوبيا تتوسع مواعينها الضريبية فى هذا النوع من الضرائب ذو الأثر السلبى على الإنتاج الزراعي أعلاها السودان ثم مصر وأدناها إثيوبيا. الأمر الذى يعتبر أحد عوامل تراجع النمو الزراعي بالدول الثلاث.

2-توجد علاقة طردية بين الضرائب الجمركية من جهة والنمو الزراعي من جهة أخرى. وظهر من خلال التحليل الوصفي ان السودان يأتي فى ذيل الدول الثلاث إذ يعانى من ضعف التحصيل الجمركي منهجيا تليه مصر بينما تعتبر إثيوبيا متميزة فى رفع معدلات التحصيل الضريبي. ومن المفترض استخدام هذا النوع من الضرائب لرسم سياسات حمائية وتشجيعية واضحة للمنتج الزراعي المحلى.

3-غياب سياسات ضريبية حمائية واضحة للإنتاج المحلى بالسودان خاصة وأعنى ضعف الضرائب الجمركية بالسودان مقارنة بإثيوبيا ، حيث تمثل عائدات الجمارك الاثيوبية متوسط 35% من إجمالي العائدات الضريبية بسبب تركيز الضريبة على القيمة المضافة على الاستيراد ، بخلاف السودان الذى تمثل الضرائب الجمركية فيه متوسط 16 % من إجمالى عائداته الضريبية. بالإضافة لضعف إيرادات تحصيل (الضريبة على الدخل والارباح والاعمال) بالسودان مقارنة بدول الدراسة.

4-وجود اختلال هيكلي فى النظام الضريبي السوداني إذ يعتمد الوعاء الضريبي السوداني على القيمة المضافة التى تصل إلى 17% + 1% + وأخرى الأمر الذى يفسر المشكلة الأساسية المتمثلة فى الاتجاه لتصدير المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية كمواد خام والذى مثل مشكلة حقيقية أمام تطوير ودفع نمو التصنيع قاطرة القطاع الزراعي ككل ، بينما كانت الضريبة على القيمة المضافة فى مصر 13% تم رفعها عام 2016م الى 14% فى بلد قد انطلقت فيها الصناعة ومنذ مدة.

5-ضرورة إصلاح الاختلال الهيكلي للنظام الضريبي فى السودان واتخاذ سياسات حمائية واضحة للإنتاج والتصنيع الزراعي المحلى تتجاوز مثالية الالتزام بالاتفاقيات الدولية ومن خلال توسيع الماعون الضريبي على الواردات وخفضه إلى نسبة رمزية على القيمة المضافة للتصنيع الزراعي خاصة ، وتحسين التحصيل التحفيزي على (ضريبة الدخل والارباح والاعمال والممتلكات) ، مع مكافحة تهريب السلع لدول الجوار، ومنع التجنيب خارج ولاية وزارة المالية.

6-ضرورة مراعاة خصوصية ضعف الجهاز الإنتاجي بالبلاد عند وضع حزمة السياسات الاقتصادية الكلية - وفق منهج المرونات – والتى تراعى أثر هذه السياسات على الاستثمار المباشر وعدم الأخذ بإطلاقات النظرية الكينزية ، ووفق سياسات رشيدة وشفافة ومراقبة بالأليات الشعبية الحرة حتى يتحمل الجميع مسؤولياتهم الاقتصادية.

المراجع والمصادر

1- احمد ، عبدالله ، (2021) ، *دور الدولة وواقع الاعمال الاستثمارية وتحديات التنمية فى السودان* ، دراسة مقدمة بدعم من شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (annd) ، الانترنت.

2- اسارى ، جوفاس ؛ واخرون ، (2020م) ، *السودان والاقتصاد العالمي: فرص نحو التكامل والنمو الشامل*، برنامج التفاعل المرن ومجلس هشاشة الدول التابعان للمركز الدولي للنمو – ديسمبر2020م.

3- البطريق ، يونس ،(1985م) ، *اقتصاديات المالية العامة* ، الدار الجامعية ، بيروت.

4- بركات ، عبدالكريم ، (1993م) ، *الاقتصاد المالى* ،الطبعة الثالثة ، الناشر: جامعة دمشق كلية الاقتصاد.

5- حسين ، مجيد على ؛ سعيد ، عفاف عبدالجبار ، (2004) ، *مقدمة فى التحليل الاقتصادى الكلى* ، الطبعة الاولى، عمان ، الاردن : دار وائل للنشر والتوزيع .

6- خليل ، سامى، (1994) ، *نظرية الاقتصاد الكلى المفاهيم والنظريات الاساسية* ، الكويت : جامعة الكويت.

7- خشبة ، نجوى ؛ د.عبدالبر، عبدالحميد صديق ، (2003م) ، *المالية العامة* ، مطابع الدار الهندسية ، القاهرة.

8- دويدار ، محمد ،(1991م) ، *دراسات فى الاقتصاد المالى* ، مصر.

9-عبدالعظيم ، حمدى ،(1986م) ،*السياسات المالية والنقدية فى الميزان ومقارنة إسلامية*، الطبعة الاولى ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية.

10-عفر ، محمد عبدالمنعم ؛ مصطفى ، احمد فريد ، *الاقتصاد المالى الوضعى والاسلامى بين النظرية والتطبيق* ،(1999م)، الناشر:مؤسسة شباب الجامعة 40 ش د. مصطفى مشرفة ، الاسكندرية.

11- عواضة، حسن ، (1993) ، *المالية العامة (دراسة مقارنة)*، بيروت :دار النهضة العربية.

12- عوض الله ، زينب حسين ، (2003م)، *مبادئ المالية العامة* ، الاسكندرية ، الفتح للطباعة والنشر.

13- فرهود ، محمد سعيد، (1994م) ، *مبادئ المالية العامة* ، منشورات جامعة حلب ، كلية العلوم الجامعية : مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية.

14- كينز ، جون مايناردـ ، *النظرية العامة فى التشغيل والفائدة والنقود*، (2014م)، ترجمة د. سعيد ، جمال ، دمشق : دارالفرقد

15- د.محمد عجيمى ، عبداللطيف ،(2022م) ، *الزراعة السبيل لتحقيق نمو واسع القاعدة ومستدام للإقتصاد السودانى*، الخرطوم.

16- موسجريف ،ريتشارد ؛ موسجريف ، بيجى ، (1992) ، *المالية العامة فى النظرية والتطبيق* ، ترجمة السباخى ، محمد حمدى ؛ العانى ، كامل سلمان ، السعودية ، الرياض : دار المريخ للنشر.

17- موسى عريقات ، حربى محمد ،(2006) ، *مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلى)*، الطبعة الاولى، عمان ، الاردن : دار وائل للنشروالتوزيع

18- نصر ، عبدالمحمود محمد عبدالرحمن ،1417هـ ، *الاقتصاد الكلى النظرية المتوسطة*، الطبعة الاولى ، السعودية ، الرياض : دار الخريجى للنشر والتوزيع.

ثانيا:الرسائل الجامعية:-

1- أحمد ، الحافظ إبراهيم ، (2012م) رسالة دكتوراة بعنوان *أثر السياسة النقدية والمالية فى تنمية القطاعين الزراعى والصناعى بالسودان الفترة (2000م-2011م)* ، من جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، الخرطوم .

2- كاراكوك ، ألاس ،(2014م) ، دراسة دكتوراة فى الفلسفة بعنوان *مصادر النمو الاقتصادى فى مصر وتركيا:النمو الصناعى والتعريفة الحمائية ، ودور الزراعة* ، من مدرسة لندن للاقتصاد، الانترنت .

3- محمد ، إيمان رمضان ، (2017م) ، دراسة دكتوراة الفلسفة فى العلوم الزراعية (إقتصاد زراعى) بعنوان *دور التمويل الزراعى فى تضييق الفجوة الغذائية فى مصر (2000م-2014م)* ، من جامعة بنها ، جمهورية مصر العربية ، منشورة فى الانترنت.

4- موسى ، الباقر ابراهيم ، (2018) ، رسالة دكتوراة بعنوان *اثر السياسة المالية فى تحقيق التنمية الزراعية دراسة تطبيقية فى السودان فى الفترة (2000م – 2014م)*، من جامعة القرءان الكريم وتأصيل العلوم ، الخرطوم .

5- هديوة ، ندى ،(2010م) ، رسالة دكتوراة بعنوان *الضريبة على القيمة المضافة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية فى سورية* ، جامعة دمشق ، النت.

6- أحمد ، معتز سيد ، (2014) ، رسالة ماجستير بعنوان *المحددات الاقتصادية لنمو القطاع الزراعى فى السودان فى الفترة (2001م - 2012م)* ، من جامعة افريقيا العالمية، السودان، الخرطوم .

7- طه ، اسامة الشفيع ، (2020) ، *العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات فى السودان للفترة (1989م -2018م)* ، من جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، الخرطوم.

8- زويداى ، تلاهون ديزى، (2015م)، رسالة ماجستير العلوم فى الاقتصاد بعنوان *الحصول على الائتمان وأثر معوقات الائتمان على الانتاجية الزراعية فى اثيوبيا : شواهد من مناطق مختارة من الريف الامهرى* ، من جامعة اديس ابابا ، الانترنت .

9- يفرو ، تيقست ،(2015) ، رسالة ماجستير العلوم فى الزراعة والاقتصاد التطبيقى بعنوان *أثر الصادرات الزراعية فى النمو الاقتصادى فى اثيوبيا حالة البن والحبوب الزيتية والقطنية* ، من جامعة إقيرتون ، الانترنت.

ثالثا : الاوراق العلمية :-

1-أ .د. الرسول ؛ وآخرون ، (2017م) ، *أثر الانفاق الحكومى على القطاع الزراعى وعلاقته بالنمو الاقتصادى فى مصر*، ورقة علمية مقدمة من مجموعة من الدكاترة بجامعة الاسكندرية ، كلية الزراعة قسم الاقتصاد وإدارة الاعمال الزراعية.

2- جوزيف ، لوبننق ؛ وآخرون ، (2009) ، ورقة علمية بعنوان *ماكنيزمات التضخم وأسعار السلع الغذائية فى الاقتصاد الزراعى حالة اثيوبيا* ، فريق الدعم البحثى بوحدة الزراعة وتنمية الريفي بافريقيا التابعة للبنك الدولى،Web at http://econ.worldbank.org .

3- خان ، كيزر ؛ وآخرون ، (2014) ، *آثار اللامركزية فى التعليم والصحة والانتاج الزراعى والتوزيع دراسة حالة اثيوبيا*، ورقة مقدمة برعاية مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، https://eprints.lse.ac.uk/ .

4- عبدالراضى ، صابرين ؛ وآخرون ، (2017م) ، ورقة علمية بعنوان *أثر التضخم على النمو الاقتصادى بالقطاع الزراعى المصرى*، قسم الاقتصاد وإدارة الاعمال الزراعية كلية الزراعة جامعة الاسكندرية).

8-عبدالموجود ، عبدالرحيم ؛ رضوان حسن،(2020م) ، *دراسة تحليلية لوضع الامن الغذائى للسلع الغذائية الحيوانية* ، النت.

9- فياض ، باسم سليمان ، (2017) ، دراسة تحليلية *لأثار السياسة الاستثمارية على الزراعة المصرية فى الفترة 1990 – 2015م* ، ورقة مقدمة برعاية المعهد العالى للتعاون الزراعى ،القاهرة ، .Online at***http://www.aun.edu.eg/faculty_agriculture***

10- محمد ، عبدو ، (2014) ، *أثر الانفاق الحكومى على النمو الاقتصادى فى اثيوبيا*، ورقة علمية منشورة بمجلة الاقتصاد والتنمية المستدمة ،www.iiste.org .

رابعا: التقارير:-

1-التقارير السنوية للبنوك المركزية للدول الثلاث 2005- 2021م.

2- صندوق النقد الدولى إدارة الشئون المالية ، السياسات الضريبية اللازمة لتحقيق النمو الشامل فى حقبة مابعد الجائحة ، 2020.

3- وثيقة خاصة بصندوق النقد الدولى ، تعبئة الإيرادات فى البلدان النامية ، 2011م .

4- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، أوضاع الأمن الغذائى العربى 2020 و 2019م .